

التجارة الإلكترونية وإشكالية إخضاعها للضرائب (التحديات المستقبلية للسياسة الجبائية)

ملخص

أدت التطورات التكنولوجية للإعلام والاتصال إلى ظهور عدة تطبيقات لها منها النشاط التجاري عبر الإنترنت ونظرا لما توفره من سهولة ممارسة لهذا النشاط فقد أنتشر عبر العالم بسرعة كبيرة مما أصبح يشكل تحديا أمام الأنظمة الجبائية التي تأسست على مبدأ التواجد المادي للمؤسسات الاقتصادية الذي تتجاوزته التجارة الإلكترونية. مما شكل تحديا أمام السياسة الجبائية. يظهر هذا المقال هذا التحدي ويقدم تصورا لمواجهته.

أ. مرزوقة صالح
كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير
جامعة منتوري، قسنطينة
الجزائر

ظهرت الزراعة كان الإنسان يعرف
قبل التخصص في النشاط الاقتصادي الذي
يمارسه، كان يقوم بتوفير ما يسد حاجاته التي كانت
محدودة على كل حال، وبعد أن عرف التخصص
وأصبح ينتج ما يفرض عن حاجته أصبح يلجأ إلى
مقايضة هذا الفائض بما يلزمه من منتجات أخرى لا
يقوم بإنتاجها ولكن هو بحاجة إليها.

غير أن هذه الفكرة (المقايضة) التي توصل
إليها أمام تعدد الحاجات التي هي ليست ثابتة
اعترضتها صعوبة ناجمة بالأساس عن عدم مطابقة
منتجاته مع حاجة الطرف الذي ينتج ويريد مبادلة
ما ينتجه بمنتجات أخرى تلبي له هو الآخر حاجاته،
وأمام هذا الوضع الذي أعاق تطور النشاط
الاقتصادي الذي أساسه الفائض أوجد النقود التي
أصبحت وسيلة للتداول ومخزن للقيمة مكنت
الإنسان من تصريف الفائض الذي ينتجه ويحصل
على المنتجات التي هو بحاجة إليها ولكن

Résumé

Depuis la création de la monnaie, les échanges commerciaux des biens et services ont connu une évolution des plus importante. L'état a mis un système fiscal pour imposer ces activités. Ce système doit être basé sur des principes, parmi lesquels la territorialité.

Malheureusement, le commerce électronique n'a pas besoin d'être matérialisé par une domiciliation de l'entreprise d'un lieu fixe et précis, d'où la nécessité d'une adaptation d'une nouvelle législation.

لا ينتجها هذا ما أدى إلى توسيع النشاط الاقتصادي من إنتاج وتبادل، واتسع مجال التجارة وأصبحت تتم بين عدد كبير من الأفراد بل وبين مختلف البلدان، وهذا التوسع في النشاط التجاري أدى بالدولة إلى استغلال مصادر الدخل الجديدة من أجل فرض الضرائب واقتطاع جزء منها لتمويل نشاطاتها التي توسعت هي الأخرى، وكان ذلك باستنباط قواعد جديدة يركز عليها التشريع الجبائي الذي يضمن حقها في هذه المداخل.

وبالتطور التقني والتكنولوجي فقد ظهر شكل جديد للنشاط التجاري كتعبير عن هذا التطور يتميز بخصوصيات تختلف عما سبقه، وأهم هذه الخصوصيات عدم التواجد المكاني للنشاط وغيرها، الأمر الذي جعل القواعد التي وضعت لفرض الضريبة على النشاط التجاري الذي يتطلب التواجد المكاني لا تتلاءم مع هذا الشكل الجديد الذي يستغني عن هذا الشرط، مما يجعل النظم الجبائية المبنية على هذه القواعد لا تستطيع أن تمتد إليها من أجل إخضاعه، في حين أن العدالة تقتضي معاملته كغيره من الأنشطة، فما السبيل الذي يوصل إلى هذه الغاية.

1 - نشأة وتطور التجارة الإلكترونية

أ - تعريف التجارة الإلكترونية

تعرف المنظمة العالمية للتجارة OMC التجارة الإلكترونية بأنها إنتاج وترويج وبيع وتوزيع المنتجات من خلال شبكة اتصالات، وبهذا المعنى فإن مفهومها يمتد ليشمل جميع أشكال المعاملات التجارية التي يتم إنجازها إلكترونياً عبر شبكات الاتصالات بما في ذلك المعاملات التي تتم بين الشركات، أي بين بعضها البعض وبينها وبين عملائها أو بين الشركات والإدارات الحكومية، وقد عرف هذا الشكل من التجارة توسعاً كبيراً بظهور شبكات الاتصالات عبر الكمبيوتر التي غطت جميع مناطق الكرة الأرضية والتي تعرف بالإنترنت Internet وهي تعبير مادي عن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالعملة¹ حيث جسدت وصف الكرة الأرضية بالقرية الصغيرة.

ب - اتساع نشاط التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت

خلال العقد الأخير من القرن العشرين عرف العالم ثورة حقيقية في ميدان الاتصالات والمعلومات، وقد عرفت هذه الثورة مجالات متعددة للتطبيق أهمها الاتصالات عبر الأقمار الصناعية التي جعلت الكرة الأرضية عبارة عن قرية صغيرة، وبمزج هذه التقنية مع الحاسوب أثمر عن شكل جديد للتجارة أصبح يصطلح على تسميته بالتجارة الإلكترونية.

وقد تكونت شبكة الاتصالات هذه على إثر قيام الجيش الأمريكي بوضع شبكة للمعلومات تدعى Arpanet² ومهمتها التحذير من هجوم محتمل، وتتكون من عدد من

1 Frédéric Huet, "La fiscalité du commerce électronique", licec. 2000, p.14.

2 ADVNCED : recherch project agency network.

الخطوط بحيث إذا دمر أحدها أو أصابه عطب تتولى الخطوط الأخرى تأدية المهمة، وقد تحولت هذه الشبكة إلى ما يعرف بـ Internet سنة 1984 عندما قام الجيش الأمريكي بتكوين منظومة أخرى يرمز لها TCP/ IP وقد أصبحت متاحة للجمهور. وما تتميز به هذه الأخيرة (TCP/ IP)³ هو قيامها بتنظيم تحويل المعطيات وذلك عن طريق تجزئتها إلى حزم مستقلة الواحدة عن الأخرى متخذة خطوط الاتصالات مختلفة حسب الحالة التي تكون عليها الشبكة (إزدحام مثلاً) لتصل إلى عنوان المراسل، حينئذ يقوم كمبيوتر المراسل بتجميعها.

ولتسهيل استعمال هذه التقنية فقد تم إنشاء مواقع كبيرة مثل WEB⁴ والذي يعتبر وسيلة تسمح بالمرور من آلة إلى أخرى باستعمال روابط نصية (Textuels) تسمح بالإطلاع على المعطيات المتوفرة في الشبكة، وتقوم الحواسيب المتصلة بالإنترنت بالاتصال فيما بينها حسب المخطط التالي:

الزبون/ المركز الرئيسي (Serveur) وهذا يعني أن الحاسوب الذي يمثل الزبون يطلب ويتحصل على معلومات من طرف حاسوب آخر يدعى المركز الرئيسي بمساعدة برنامج معد مسبقاً (Logiciel) مثل: Navigator Netscape أو Internet explorer والمركز الرئيسي هو مكان مخصص لتخزين ومعاينة المعطيات. وتتضمن شبكة الإنترنت العديد من التطبيقات التي تعود بالفائدة على النشاط التجاري والمؤسسات التي لها العديد من الوسائل من أجل الدخول والاتصال والاحتكاك لتنمية أعمالها.

يوجد العديد من الأشكال للاستفادة من التجارة الإلكترونية عبر شبكات الإنترنت أهمها:

- استعمال صفحات من الموقع WEB من أجل التعريف والإشهار للمنتجات.
- عرض المنتجات والخدمات في موقع خاص بالمؤسسة.
- وتجدر الإشارة إلى أن بيع المنتجات عبر شبكة الإنترنت هي عملية شبيهة بأشكال البيع الأخرى التي تتم عن بعد، غير أن ما تتميز به هذه العملية عندما تتم عبر شبكة الإنترنت هو:
- سرعة إبرام الصفقات مما يؤدي إلى زيادة حجم المنتجات والخدمات المباعة حسب عدد الأشخاص الذين يزورون موقع المؤسسة.
- بالنظر إلى الحوار المتاح بين المستهلك المحتمل وموقع المؤسسة فإن ذلك يمكن من التعرف على المنتج وتحديد نوعيته من خلال الاستفسار عن خصائصه وهو ما يعمل على تقريب الزبون بالبائع عبر لقاء يكاد يكون حقيقياً.

³ Transmission Control Protocol / Internet Protocol.

⁴ WORLD WID.

- قام بإنشاء هذا الموقع مركز الدراسات والبحوث النووية الفرنسي (CERN)، وتم فتحه للجمهور سنة 1994.

ولاشك أن الاستعمال المتزايد لوسائل الاتصال المتطورة باستمرار هي تعبير كامل لما يعرف بالعولمة التي تعرف بأنها عملية تسريع للتدويل. حيث إذا كان هذا الأخير هو انفتاح الاقتصاديات الوطنية على المبادلات الخارجية للسلع والخدمات فإن العوالمة تؤدي إلى إتاحة إمكانية كبيرة في مجال تعبئة الموارد وبمناقسة حادة في ميدان التجارة العالمية التي تحملت آثار التطور التكنولوجي، حيث أن التجارة المحققة بمساعدة أدوات الاتصال الحديثة قد أصبحت تشكل بديلا للتجارة التقليدية، في حين كان الاستثمار المباشر يمثل الوسيلة العادية لاقتحام الأسواق، أما الأنترنت فقد مكنت من اقتحام الأسواق اقتحاما وتصدير المنتجات والخدمات على المستوى العالمي في ظروف ملائمة وبتكاليف أقل، وهذا ما يمكنها من الانتشار وبسرعة إلى درجة يمكن التنبؤ بأن التجارة العالمية هي بصدد تغيير شكلها التقليدي إلى الشكل الذي لا يتطلب التواجد المادي للمؤسسات التي تعمل في التصدير، وما يدل على النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية أن الإحصائيات المتوفرة في هذا الميدان تشير إلى أن حجمها قد ارتفع من ثلاثة (3) مليارات دولار أمريكي سنة 1996 إلى 84 مليار دولار سنة 1998، أي بزيادة قدرها 28 ضعفا. ولاشك أن هذا التطور السريع الذي تعرفه التجارة الإلكترونية سيجعل النظم الضريبية لجميع بلدان العالم ومنها النظام الضريبي الجزائري أمام تحديات، لأن كل هذه النظم قد وضعت بعد تصميمها على ضوء واقع وشكل النشاط الاقتصادي التقليدي الذي توارثه الإنسان عن أسلافه، هذا النشاط لم يكن يتضمن الشكل الجديد للتجارة وهو ما يجعل تلك النظم غير متلائمة معه.

2 - التحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية على النظم الضريبية

يمثل التحدي الأول في البعد المكاني للضريبة أو ما يعرف اصطلاحا في التشريع الضريبي لجميع البلدان بإقليمية الضريبة، وهذا التحدي إنما هو ناجم عن أن التجارة الإلكترونية لا تتطلب وجود مكان محدد لممارستها وما يترتب عن ذلك أن (الربح) الذي ينتج عن العملية التجارية لا ينتمي لأي مكان محدد وهو ما يعني غياب مبدأ الإقليمية الذي يخول للدولة فرض الضرائب بما لها من سيادة على إقليمها. أما التحدي الثاني فيتمثل في اختلال واحد من أهم مبادئ السياسة الجبائية وهو العدالة، ويتجلى هذا الاختلال في كون بعض المنتجات التي يتم تداولها عبر التجارة الإلكترونية، مثل المجلات - الأشرطة الصوتية - أشرطة الفيديو - الكتب تكون في منأى من أي حواجز جمركية أو ضريبية على خلاف المنتجات المماثلة التي تعبر الحدود بالطريقة التقليدية عبر نقاط العبور الجمركية العادية، وتخضع للضرائب والرسوم التي يفرضها البلد المستقبل أو المصدر.

والتحدي الثالث: ويتمثل في الصعوبات التي تواجه الإدارات الضريبية لإثبات المعاملات التجارية التي تتم إلكترونيا، لأن الشكل التقليدي كان يعتمد على وسائل الإثبات المعمول بها، مثل العقود المبرمة والتي قد تكون موثقة - الفواتير... إلى غير ذلك من مستندات الإثبات التي تزول في الشكل الجديد للتجارة.

وأما التحدي الرابع: فيتمثل في حجم المعاملات التجارية التي تتم عبر الإنترنت والتي من المفروض إخضاعها للضريبة تحقيقاً لمبدأ المساواة في المعاملة الضريبية غير أن عدم تكيف النظم الضريبية مع هذا الشكل يجعله لا يتوفر على الآليات اللازمة لإخضاع هذه المعاملات وبالتالي تبقى في منأى من أي ضريبة.

3 - إشكالية تكيف مبادئ السياسة الجبائية مع النشاط التجاري الإلكتروني

تتخذ المبادئ الأساسية للسياسة الجبائية كمؤشرات لأي سياسة تسعى إلى الإحاطة والتحكم وتوجيه النشاطات التجارية الإلكترونية وإخضاعها للضريبة أسوة بغيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى للدخل، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أ - الإنصاف

يتضمن هذا المصطلح العديد من المعاني ويختلف باختلاف الجهة التي تستخدمه، فهو من وجهة نظر المكلف بالضريبة لن يكون بالضرورة له نفس المعنى الذي تقصده الدولة عند سنها للضريبة.

فمن وجهة نظر المكلف فالمعنى الذي يحمله هذا المصطلح إنما هو الإنصاف الأفقي أو العمودي ويمكن في بعض الأحيان أن يمزج معناه بمعنى مصطلح العدالة الجبائية، لكن ينبغي الإشارة إلى أن النظام الجبائي المنصف هو ذلك النظام الذي لا يلقى بأعباء ضريبية ثقيلة على عاتق المكلفين، ومن هنا فإن المكلفين الذين يمارسون النشاط التجاري سواء في شكله التقليدي أو في شكله الحديث (الإلكتروني) ينبغي أن يتحملوا نفس العبء الضريبي عملاً بمبدأ الإنصاف، وهو ما يطلق عليه بالإنصاف الأفقي، ثم أن متطلبات النشاط التجاري تقتضي التواجد في الكثير من الأسواق وهو ما يؤدي إلى تعدد الأعباء الضريبية، الأمر الذي يجب معه العمل على تجنب الازدواج الضريبي وعدم إخضاع وعاء واحد إلى نفس الضريبة عدة مرات، بمعنى يجب حصر عملية الإخضاع للضريبة في الحالات التي تستدعي ذلك، حيث على سبيل المثال أن التكلفة التي يتحملها المكلف لإتمام الإجراءات الجبائية والجمركية يجب أن تكون في الحدود المعقولة بالنسبة لجميع الأنشطة التجارية سواء في شكلها التقليدي أو في شكلها الحديث لأن الحالات التي يختل فيها مبدأ الإنصاف من شأنها إعاقة تطور الإشكال الجديد الذي ظهر بها النشاط والتي هي ثمرة للتطور العلمي والتكنولوجي، ولأنها تتسبب في الإخلال بمبدأ حياد الضريبة وهو ما يعمل على اتجاه الخيارات الاقتصادية نحو الحلول الأقل كلفة كما هو سائد في جميع الميادين الاقتصادية.

لكن ما يتميز به الوضع الحالي والذي انتشرت فيه التجارة الإلكترونية انتشاراً واسعاً هو أن الكثير من الصفقات التي تتم عبر شبكة الإنترنت لا تخضع للضريبة، كما أن الظروف متاحة لممارسة التهرب والغش الضريبي، وهو ما يدل على أن تحقيق مبدأ الإنصاف مازال بعيد المنال، لأن الإعفاء من الرسوم أو تجنبها في النشاط التجاري الإلكتروني إنما يؤدي إلى اتساع الهوة بين أولئك الذين بمقدورهم الدخول والحصول

على المعلومات وغيرهم ممن لا تسمح لهم مقدرتهم المالية على ذلك⁵، وهذا معناه أن أي شخص يملك كمبيوتر وبطاقة بنكية واشتراك في شبكة الإنترنت يمكنه تجنب الرسوم التي تفرض على المنتجات والخدمات التي تكون أسعارها مثقلة بها عند اقتنائها من المحلات المتخصصة في بيعها.

ولكون التجارة الإلكترونية تنتشر عبر العالم ولا تعيقها الحدود السياسية أو الإجراءات الحمائية التقليدية فإن مبدأ الإنصاف يفرض نفسه على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد فإن كل دولة تسعى لتأكيد سيادتها الجبائية على إقليمها. لكن التجارة الإلكترونية تجعل البلدان التي تمثل منبعاً للدخل في وضع غير مريح رغم أن مبادئ الحماية الدولية تركز على توزيع الحق في فرض الضريبة بشكل منصف بين البلد الذي هو مصدر للدخل وبلد الإقامة أو البلد المستقبل، لكن الإشكال الذي يطرح ويختل معه مبدأ الإنصاف هو أن البلد المصدر لا يحق له فرض الضريبة في غياب أي إنتاج للثروة في مجال إقليمه وذلك لغياب التواجد المادي للمؤسسة المنتجة لهذه الثروة، هذا التواجد الذي يمثل أحد المقومات الأساسية لفرض الضريبة كما أسلفنا.

أما الإشكال الثاني فيتعلق بوضع البلدان النامية حيث أن الأمر بالنسبة لها لا يتمثل في حق الإخضاع للضريبة، نظراً لغياب أو ضعف المبادلات التجارية الإلكترونية بينها وبين البلدان المتقدمة وإنما في السعي لإثبات حق الاستفادة من ثمار التقدم التكنولوجي ولاشك أن هذا لا يتاح لها إلا بفرض ضريبة خاصة⁶.

ب - البساطة

يقصد بالبساطة أن تكون كل القواعد الجبائية بسيطة إلى أبعد الحدود بمعنى أن تكون مفهومة لدى عامة الناس بحيث كل مكلف بالضريبة يمكنه أن يتعرف على وعاء الضريبة التي يخضع لها وكذلك معدل فرضها ووقت فرضها... الخ.

ج - الفعالية

تعتبر الفعالية المشكل الأكثر صعوبة الذي يواجه الأنظمة الضريبية لأنه من الضروري التأكد من أن الضريبة معدة بشكل يمكن من جباية إيراداتها من المداخيل التي تحققها الصفقات التي تتم عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية، لكن نظراً للوضع الذي هي عليه الأنظمة الجبائية لا يمكنها التكفل بالعمليات التي تمت عبر هذه الشبكة، وهذا يعني أن السلوكات الجبائية من غش وتهرب ضريبي لا يمكن تجنبها في ظل هذا

⁵ Frédéric Huet, Op cit, p.109.

- بعض الدراسات التي تم إجراؤها في الولاية المتحدة الأمريكية تشير هذه الدراسات إلى أن 80% من العائلات التي يزيد دخلها السنوي عن 100000 دولار تملك كمبيوترات فردية، في حين أن ذلك لا يكون إلى بنسبة 25% بالنسبة للعائلات التي يقل دخلها عن 30000 دولار سنوياً.

⁶ La proposition du programme des Nations Unis pour le développement, de créer un impôt sur les e-mail.

الوضع حيث تؤجل إلى حين يتمكن التطور التكنولوجي من تقديم الدعم للإدارات الجبائية بالأدوات التي تمكنها من وضع وتنمية القدرات والميكانيزمات الضرورية للتكفل بالمبادلات الإلكترونية وإخضاعها للضريبة.

4 - الحرس على إخضاع وتجنب الأزواج الضريبي

تهدف الاتفاقيات الجبائية التي تدرم بين البلدان إلى تحقيق غاية مزدوجة محاربة التهرب والغش الضريبي من جهة وكذلك تجنب الوقوع في إزدواج ضريبي، وفي هذا الإطار فإن ما يعرف بالنعيم الضريبي (Paradis Fiscal) الذي تتمتع به بعض المؤسسات والأشخاص في بعض البلدان وبعض المناطق، وعلى الرغم من أن إقامة هذه المناطق لا يعتبر مبدأ من مبادئ السياسة الجبائية، غير أن البلدان الصناعية تولي لها اهتماما كبيرا خاصة منذ مطلع العشرية الماضية حين عمدت بعض البلدان عضوة في الاتحاد الأوروبي مثلا إلى اتخاذ إجراءات جبائية لفائدة بعض عوائد عوامل الإنتاج، مثل الفوائد والأرباح المحولة من فروع الشركات (Devidends). والجدير بالذكر في هذا الصدد أن البلدان التي تشتهر بارتفاع مستوى الاقتطاع الضريبي تعرف بها هذه المناطق ازدهارا كبيرا⁷ ولكون هذه المناطق تتواجد داخل حدود البلد الذي لا يعتبر منطقة من مناطق للنعيم الضريبي وبالتالي يشكل هذا الوضع صعوبة أمام تطبيق إجراءات مكافحة التهرب الضريبي.

أما بالنسبة للمداخل التي تنتج من الاستثمارات (الأم) أو التي تحققها المؤسسة الأصلية. والتي تتطلب التواجد المادي في البلد المقامة فيه، أي بلد منبع المداخل، بالإضافة إلى أنه في ظل النشاط التجاري الإلكتروني يتم تعويض اليد العاملة والهيكل الأخرى بعتاد الإعلام الآلي. وهذا ما يهيئ الظروف لممارسة الغش والتهرب الضريبي على نطاق واسع بفضل الاستعمال المتزايد لوسائل الاتصال الحديثة من قبل المؤسسات والأفراد، لأن التحكم التقني في عمل الشبكات يسمح بإنجاز العديد من العمليات بكل بساطة وبسرعة وبأقل التكاليف مثل إعادة التوطن، التلاعب بهوامش الربح بين المجموعات الاقتصادية (Groupes des sociétés).

ولمواجهة هذه الممارسات التي تضر بالمصالح المالية للدولة وكذلك تعيق تطبيق مبادئ السياسة الجبائية فقد ظهرت عدة أفكار لإخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة كغيرها من النشاطات الأخرى رغم أن بعض المهتمين يرون أنه لا يمكن فرض ضريبة في محيط إلكتروني، لأن شبكات الاتصالات الإلكترونية في ظل المستوى الحالي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي تتيح للمتعاملين عبرها تجنب أي نوع من الضريبة مركزين في هذا على ما تتميز به من الصعوبة أو استحالة في الوقت الراهن التعرف واكتشاف الصفقات المبرمة أو بالأحرى التعرف وتحديد وعاء الضريبة والمكلف بها، غير أنه ينبغي الإشارة إلى أنه وبدون الأخذ في الحسبان التطور التقني الذي يمكن الاعتماد عليه للتغلب على تلك الصعوبات التي نشأت أصلا من التطور

7 فرنسا مثلا، كورسيكا.

التقني فان التجارة الإلكترونية باعتبارها ظاهرة وليدة التقدم التكنولوجي الذي لم يتوقف تطوره، وإيماننا بذلك فقد برزت أفكار ومحاولات دولية لإخضاع التجارة الإلكترونية يمكن تصنيفها كما يلي:

1 - محاولات عامة تتضمن أفكار لعدد من الرسوم هي :

أ - فرض رسم على المستهلك من خلال الشركات التي تقدم خدمة الإنترنت والتي يرمز لها ISP. ومضمون هذه الفكرة هو أن تقوم هذه الشركات بإعداد محاسبة لعملائها تشمل المعاملات التي قاموا بها عبر شبكة الإنترنت، ويتم فرض ضريبة على قيمة الصفقات المبرمة. ثم تقوم هذه الشركات بدفعها لخزينة الدولة على غرار ما يتم بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، وهذا معناه أن تؤدي هذه الشركات دور المكلف القانوني في نظر إدارة الضرائب.

لكن من العيوب التي واجهت هذا الطرح هي الطرق التي ستستعمل لتتبع المعاملات الإلكترونية للعملاء التي تتنافى مع القوانين التي تضمن سرية المعاملات، بالإضافة إلى أن فرض هذه الضريبة سيؤدي إلى زيادة الأعباء الجبائية التي يتحملها المستهلكون، الأمر الذي سيعيق تطور التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال فضلا على احتمال الازدواج الضريبي.

ب - فرض رسم على التجهيزات الإلكترونية:

ومضمون هذه الفكرة أن يتم فرض رسم على التجهيزات الإلكترونية والتي تعرف (Personnel Computer) P.C والمجهزة بحيث تتيح الدخول في شبكة الأنترنت (Net Works Computer) وما يتميز به هذا الرسم أنه لا يدفع المؤسسات أو المستعملين إلى الهروب وإعادة التوطن لأن هذا الرسم يعتمد بالأساس على الرابطة المادية التي تتجسد في ربط المستعمل بالشبكة.

ج - رسم على البريد الإلكتروني E.MAIL:

في إطار تجسيد هذا الرسم صدر تقرير عن هيئة الأمم المتحدة بخصوص التنمية يقترح إنشاء ضريبة على البريد الإلكتروني بهدف إيجاد نوع من التوازن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وتتعلق هذه الفكرة من المعايير التي خلصت إلى أن استعمال الإنترنت محصور في فئة تمثل الأقلية وتتواجد بشكل أساسي في البلدان المتقدمة، ويقترح هذا التقرير معدل متواضع لهذا الرسم لا يتعدى 0.01 دولار على كل مئة رسالة مرسله عن طريق البريد الإلكتروني e-mail، وتستعمل إيراداته لتمويل عمليات الربط بشبكات الإنترنت في البلدان الفقيرة، لكن ينبغي الإشارة إلى أنه إذا كانت هذه الفكرة جادة فإن هناك أولويات لهذه البلدان لأن المشاكل الأكثر حدة التي تعاني منها البلدان الفقيرة ليست ربطها بالإنترنت في الدرجة الأولى بل توفير الطعام والماء الصالح للشرب وكذلك تعليم أبنائها.

2 - محاولات لوضع أنظمة جبائية خاصة:

نظرا للصعوبات التي أشرنا إليها سابقا والتي تعترض تطبيق الأنظمة الجبائية الحالية على التجارة الإلكترونية فقد ظهرت اقتراحات بأنظمة جبائية خاصة لإخضاع هذا النشاط، وأهم هذه الأنظمة هو فرض رسم على وحدات التعداد الإلكتروني (Taxe sur les Bits)⁸.

أ - أصل هذا الرسم:

يرجع أصل هذا الرسم إلى النداء الذي أطلقه Arthur Cordell بنادي روما سنة 1994، ثم ذكر هذا الرسم بعد ذلك في التقرير الأول المعد من طرف مجموعة من الخبراء والذي يتناول المحاور الاجتماعية والمجتمعية والمقدم في شهر جانفي 1996 تحت عنوان "بناء المجتمع الأوربي وضمان الإعلام للجميع". وكان اقتراح فرض هذا الرسم مرتبط بالمعينة الاقتصادية والاجتماعية والتي لاحظت أن التطور الذي عرفته التكنولوجيات الجديدة قد دشنت عهد اقتصادي جديد أساسه الآلية (L'automatisation) التي أعقبت الثورة الصناعية، حيث تم الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد الخدمات، وما أدى إليه من ارتفاع كبير في الإنتاجية ونمو أقل في العمالة وهذا ما دفع بـ Cordell إلى المناداة بأن "توزيع الثروة لا ينبغي أن يكون على أساس المداخل لأن مناصب العمل عرفت تباطؤا ولكن يجب أن يكون على أساس الإنتاجية المرتفعة الناتجة عن استعمال التكنولوجيا الجديدة، كما أن الإيرادات الجبائية مهددة بالانخفاض بسبب لجوء عوامل الإنتاج - رأس المال والعمل - إلى إعادة التوطن".

وحسب Arthur Cordell دائما أن Bittax تجد تبريرها من الناحية الاقتصادية في أن تكنولوجيات الاتصال قد أدت إلى نشوء قيمة مضافة غير مرئية والتي تضاف على قيمة التكنولوجيا وعلى المكاسب وذلك في شكل إنتاجية وكذلك على التوظيف.

ب - طبيعة الرسم Bittax:

يعرف هذا الرسم بأنه رسم يفرض على الانتقال الإلكتروني للمعلومات (انتقال رقمي) وهو لا يفرض إلا على المبادلات التي تتميز بخصائص الارتباط (Interactif) ومن ثم فإن الحصص التليفزيونية والتي ثبتت عبر الراديو والمحادثات التي تتم عبر خطوط الاتصال ليست معنية بهذا الرسم، أي خارج نطاق تطبيقه بشرط ألا تكون هذه النشاطات موجهة لأشخاص معينين مثل الإرسال عبر الأقمار الصناعية لمحتوى الجرائد واستقبالها من طرف المطابع.

وما يلاحظ على هذا الرسم أنه شبيه بالرسم المفروض على الإنتاج والفرق يكمن فقط في أن هذا الرسم لا يستهدف منتج محدد بل وحدة التعداد الإلكتروني وذلك مهما

8 Bit هي وحدة تعداد تتخذ كأساس في التعداد المزدوج الخاص بالالات الإلكترونية.

كانت الوسيلة المستخدمة لنقل هذه الوحدة⁹ التي تعبر عن التبادلات المحققة أو الصفقات الدولية المبرمة مثل المحاضرات عن بعد Télé-conférence البريد الإلكتروني e-mail تحويل الملفات، المقاصة بين البنوك إلى غير ذلك من التبادلات التي أصبحت تنجز عبر شبكات الاتصالات الإلكترونية.

أما أساس هذا الرسم فيتم تحديده من خلال عدد وحدات التعداد الإلكتروني وليس على أساس تكلفة أو قيمة الاتصال في حد ذاته التي هي متغير تابع للمسافة والزمن، وهذين العاملين لا يمكن أن يكشفان عن القيمة الحقيقية لعملية الاتصال.

ج - معدل الرسم:

لقد اقترح لفرض هذا الرسم معدل قدره 1% ميقابيت (1% Megabit) أي 0.000001% من وحدة التعداد (Bit)¹⁰.

د - مزايا الرسم على وحدات التعداد الإلكتروني:

يوصف هذا الرسم بأنه رسم اجتماعي¹¹ لأن هدفه نظريا هو تجنب التآكل الذي يصيب الإيرادات الجبائية لأنه سيفرض على القيمة الحقيقية للصفقات المبرمة أي على حجم وحدات التعداد المحولة التي لا يستطيع الرسم على القيمة المضافة بلوغها بسبب أنه يفرض على القيمة الاقتصادية التي لا تعبر ولا تمثل القيمة الحقيقية للمعلومات المحولة لأن سعر الاتصال محدد بوحدات زمنية ويتميز بكونه منخفض لأن التكلفة الحدية لتسليم وحدة إضافية عبر شبكات الإنترنت من منتج غير ملموس تقترب من الصفر¹². ثم أنه يضاف إلى مزاياه الحقيقية الازدحام الذي تعرفه شبكة الإنترنت لأن فرضه يجعل كل من يتلقى عدد أكبر من المعلومات تكون مساهمته أكبر من غيره.

هـ - عيوب الرسم على وحدات التعداد الإلكتروني:

لاشك أن من العيوب التي تعترض تطبيق هذا الرسم هو الإخلال بمبدأ الإنصاف وما يترتب عن ذلك من عقبات التي يمكن إيجازها فيما يلي:
- ازدياد الأنظمة الجبائية تعقيدا وهو ما يتعارض مع أهداف السياسة الجبائية التي تسعى إلى تبسيط هذه الأنظمة.

- تطبيق هذا الرسم وبغرض منع الازدواج الضريبي فإن التساؤل الذي يطرح هو: ما مصير الرسم على القيمة المضافة؟ وهل يبقى ساري المفعول على الخدمات التي تتم عبر شبكات الاتصالات الإلكترونية؟ وإذا كان الأمر كذلك فهذا يوقع في الازدواج

⁹ الألياف البصرية - موجات الراديو.

¹⁰ Frédéric Huet, Op. cit, p.113.

¹¹ هذا الوصف جاء لأن هذا الرسم يجنب وقوع المضاعفات الاجتماعية التي تترتب عن إنخفاض الإيرادات.

¹² Frédéric Huet, Op. cit, p.113.

الضريبي ومن ثم يختل مبدأ منع الازدواج، أما إذا تم إعفاء هذه الخدمات من الرسم على القيمة المضافة فذلك يعني زيادة تعقيد النظم الضريبية لأن الأمر حينئذ إدخال نظام جديد يتكفل بحاسبة وحدات القيام على غرار شكل المحاسبة التي تتكفل بتحديد أرقام الأعمال الخاضعة للرسم على القيمة المضافة، ولاشك أن هذا سيتطلب استثمارات إضافية من أجل اقتناء وتركيب وصيانة أجهزة التعداد الإلكتروني، الأمر الذي قد يؤدي إلى الانصراف عن القيام بهذه الاستثمارات وهو ما ينعكس سلباً على تطوير التكنولوجيا في حد ذاتها بسبب الإحجام عن استخدامها لتجنب الرسم.

هذا بالإضافة إلى أن رصد تدفق البيانات عبر شبكة الاتصالات يعد في حد ذاته أيضاً عمل غير مرغوب فيه لأنه يمثل مساساً بالحريات وبسرية المعاملات، ثم أن القيام بكل تلك الأعمال إنما ينجر عنه أعباء مالية كبيرة تتحملها الإدارات الجبائية، الأمر الذي يفقد هذا الرسم الجدوى الاقتصادية، أي أن ما ينفق في سبيل فرضه وجبايته قد يتعدى حصيلته وهو ما يمثل إخلالاً بأحد المبادئ العامة للضريبة.

- إن الاعتماد على وحدات التعداد الإلكتروني لتقدير حجم الصفقات أو المبادلات قد لا يعطي نتائج دقيقة لأن البضاعة أو الخدمة المحولة عبر شبكة اتصال قد لا تستهلك إلا القليل من هذه الوحدات، وهو ما يعني انخفاض وعاء الرسم ومن ثم انخفاض قيمته في الوقت الذي تكون قيمة هذه البضاعة أو الخدمة عالية جداً، أو العكس.

3 - تكييف القواعد الجبائية التقليدية:

بالنظر إلى أن الرسوم المقترحة لفرضها على التجارة الإلكترونية وخاصة منها الرسم على وحدات التعداد الإلكتروني لم يتوفر حولها الإجماع سواء على المستوى المحلي للبلدان التي عرفت فيها التجارة الإلكترونية توسعاً كبيراً، أو على المستوى الدولي بسبب القيود التي سوف تترتب عنها من جهة ومن جهة ثانية لعدم توفر الظروف الملائمة سواء التكنولوجيا أو تلك المرتبطة بمستوى التنمية السائدة في البلدان النامية أو تلك الظروف الواجب توفرها لضمان تجنب ما يترتب عن هذه الرسوم من صعوبات تعيق المنافسة من جهة ثالثة.

لهذا ظهر اتجاه ثاني في التفكير يدعو ويؤسس لنظام جبائي (ملائم) يبنى على مبادئ السياسة الجبائية السائدة مع تطويرها لنظم المعاملات التجارية الإلكترونية، ويتم ذلك على المستويات الأربعة التالية:

1.3- مستوى المفاهيم:

نظراً لمستوى التطور التكنولوجي الهائل الذي شمل جميع الميادين وعلى الخصوص ميدان الاتصالات والذي ولد نشاطاً اقتصادياً جديداً لم يكن معروفاً من قبل مما جعل مبادئ السياسة الجبائية السائدة لا تشملها، الأمر الذي يجب معه مراجعتها في الاتجاه الذي يجعلها ملائمة ومنسجمة مع ما أفرزه التقدم التكنولوجي ولاشك أن المبادئ المقصودة إنما هي:

أ - مبدأ الإقليمية:

يعني هذا المبدأ كما سبق وذكرنا الحدود الجغرافية لإقليم الدولة حيث أن النشاطات الاقتصادية الممارسة فوق هذا الإقليم يخول هذا المبدأ للدولة صاحبة الإقليم أن تمارس سيادتها عليه وتقوم بفرض الضرائب على هذه النشاطات، وبظهور شكل جديد للنشاط التجاري يعتمد على التواجد الصوري للكيانات التي تمارسه جعل هذا المبدأ قاصراً، وعليه ومن أجل أن تتمكن الدولة من الاستمرار في ممارسة سيادتها يتعين توسيع مفهوم هذا المبدأ ليشمل النشاط التجاري الذي يتم عبر شبكات الاتصال الإلكترونية.

ب - مبدأ العدالة:

تعد العدالة الضريبية من القواعد الأساسية للضريبة وقد حاولت جميع الأنظمة الضريبية الأخذ بها وتجسيدها عند سن وفرض الضرائب التي تتكون منها هذه الأنظمة غير أن ظهور التجارة الإلكترونية والذي لا تعتمد على التوطن في أي رقعة جغرافية لممارستها يتطلب تثبيت البعد العالمي لهذا النشاط من أجل ضمان عدم حدوث إختلالات في أسعار السلع والخدمات باختلاف الوسيلة التي تم تسليمها بها.

ج - تجديد مفهوم السلع والخدمات ليصبح متلائماً مع الأشكال الجديدة، حيث أنه في ظل النمو المستمر للسلع المادية والتحول الذي تعرفه بعض السلع نحو الخدمات يتطلب إعادة تحديد مفهومها بالشكل الذي يزول التمييز بين أنواع النشاطات التجارية على أساس نوع السلع موضوع النشاط (إلكترونية - مادية) لوجود إمكانية تغيير بعض أشكال السلع من الشكل المادي إلى الشكل الإلكتروني¹³.

2.3- مستوى التشريع:

إنه مهما تعددت طرق القياس لحجم المعاملات التجارية أو قيمها فإن المستندات والعقود الإلكترونية تبقى تتميز بأهمية قصوى لتمكين التجارة الإلكترونية من التوسع والانتشار كتعبير عن مستوى التطور التكنولوجي الذي ما لبث يعرف قفزات عملاقة تعمل على تبسيط الحياة الاجتماعية للإنسان، غير أن ذلك يتطلب مجاراة في المجال التشريعي بإعادة صياغته بالشكل الذي يجعله يراعي ما يلي:

أ - الاعتراف بالإمضاءات الإلكترونية وتضمن هذا الاعتراف:

في التشريع التجاري والجبائي لجعلهما يسايران الواقع الذي يعد أحد المصادر الهامة لهما ثم أن هذه الإمضاءات تتميز بكونها أكثر أماناً من التزوير الذي يطال النظم الورقية المعمول بها حالياً. ولبلوغ التشريع هذا المستوى يستدعي توسيعه وتكييفه بحيث يشمل الممارسات التجارية التي ولدها التقدم التكنولوجي.

ب - التعاقد الإلكتروني:

¹³ مثلاً : الصور الفوتوغرافية يمكن أن تسلم في شكل أوراق أو في شكل ملف رقمي.

يتطلب الاعتراف به وضمن له درجة معقولة من السوية لترقي به إلى مستوى عالي من القدرة على الإثبات تمكن من اتخاذها كمرجعية كاملة بدون العودة أو استخدام وسائل أخرى ما عدا ضمان الحق في الإطلاع والتحقيق الإلكتروني من أجل مراجعة العقود والتحقق منها ولاشك أن هذا سيعطيها مصداقية كوسيلة إثبات قد تتجاوز في ذلك العقود التقليدية.

ج - تطوير التشريع الخاص بتأمين قواعد البيانات وكلمة السر باعتبارهما مراجع يعتمد عليهما للإثبات.

3.3- المستوى العملي:

إن التحقيق الجبائي كما هو معمول به يعتمد على قيام المراقب الجبائي بمراقبة الدفاتر المحاسبية مثل دفتر اليومية - الميزانية - وغيرها من الدفاتر المحاسبية بالوثائق الثبوتية التي اعتمدت كمستندات للتسجيل في تلك الدفاتر بغية التحقق من صحة البيانات الواردة فيها، وبالتحول إلى أسلوب القيد الإلكتروني والعقود الإلكترونية تصبح الرقابة الجبائية وما ستؤدي إليه من تعديلات يتطلب نظام تحقيق إلكتروني هو الآخر يسعى إلى التحقق من العقود المبرمة من خلال الرسائل الإلكترونية التي تم تبادلها بين المؤسسات موضوع التحقيق الجبائي والمؤسسات التي تعاملت معها.

4.3- المستوى الإجرائي:

تصنف الضرائب التي تتكون منها الأنظمة الضريبية إلى عدة تصنيفات، مثل الضرائب على الربح، الضرائب على الدخل، الضرائب الجمركية، الضرائب على المبيعات... إلى غير ذلك. ولكل صنف من هذه الضرائب إدارة أو مصلحة تتولى جبايتها، غير أن تشابك الأنشطة مع بعضها البعض جعل بعض الإدارات الجبائية توكل عدة أصناف إلى إدارة واحدة أو مصلحة واحدة مهمتها قد تكون جباية صنف معين دون سواه، فعلى سبيل المثال توكل مهمة جباية الرسم على القيمة المضافة التي يتم فرضه على الواردات إلى إدارة الجمارك، ثم بعد ذلك تقوم هذه الأخيرة بتحويل حصيلته إلى الإدارة المتخصصة في هذا الرسم.

أما التجارة الإلكترونية التي أتاحت دخول بعض المنتجات غير المادية لمختلف الأسواق دون عبورها على نقاط المراقبة الجمركية جعلت جميع بلدان العالم أمام أمرين هما:

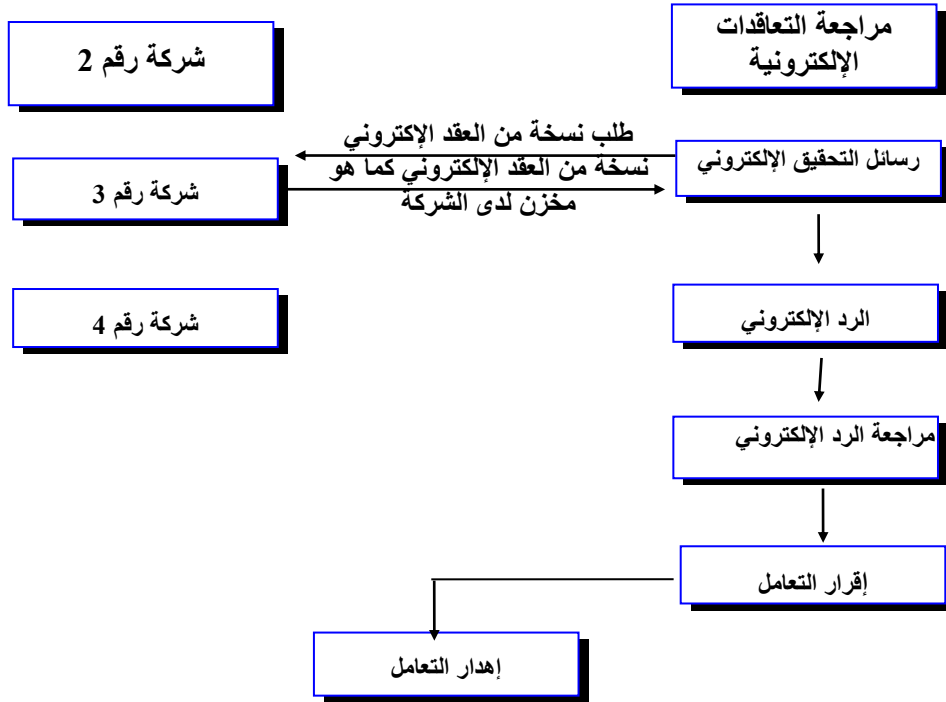
- إما أن تقوم بإعفاء هذه المنتجات وهذا ما يترتب عنه الإخلال بمبدأ المساواة أمام الضريبة.

- أو تقوم بإخضاعها، غير أن هذا الخيار لا يكون متاحاً أمامها إلا بالقيام بالرقابة الجبائية من خلال المراجعة السنوية لحاسبات الشركات.

نظام التحقيق الإلكتروني

مختلف الشركات المتعاملة مع
الشركة موضوع التحقيق

شركة موضوع التحقيق
الجبائي



المصدر: مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية - المجلد الثاني. العدد الثاني جويلية 2000. مصدر سبق ذكره

الخاتمة

تبين من خلال العرض أن التجارة الإلكترونية إنما هي نتيجة للتطور التقني والتكنولوجي خاصة في ميدان الاتصالات، وقد عرفت انتشارا كبيرا في ظرف زمني قصير، وهو ما يرشحها للحصول على مكانة هامة في حجم المبادلات التجارية بل اتجاه اتساعها ينبؤ بأن شكل التجارة التقليدي هو بصدد التعويض بشكل آخر، ولاشك أن اتساعها بشكل سريع راجع إلى ما تتيحه من مزايا أهمها سرعة إتمام العمليات التجارية، وهو ما ينعكس على انخفاض التكاليف.

غير أن هذا النشاط لا يزال غير خاضع للضرائب والرسوم التي استتبطت لإخضاع النشاطات التجارية التقليدية، ولاشك أن سبب ذلك إنما يرجع إلى أن الضرائب والرسوم التي تضمها الأنظمة الجبائية، مبنية على المبادئ والشروط اللازم توفرها لممارسة النشاطات التجارية في شكلها التقليدي، وفي مقدمتها التواجد المادي للمؤسسة، لكن وفي

ظل واقع الممارسة التجارية الإلكترونية الذي لا يتطلب مثل هذه الشروط وبدافع العدالة الضريبية والمحافظة على الإيرادات العامة من التآكل ينبغي إما إيجاد نظم جبائية جديدة لإخضاعها أو محاولة تكييف ما هو موجود منها لاستيعاب الواقع الجديد الذي يعبر عن مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع البشري.

قائمة المراجع

1. Frédéric HUET, "La Fiscalité du Commerce Electronique", licec. Paris, (2000).
2. O.C.D.E., "Incidences Economiques et Sociales du Commerce Electronique", Résultats préliminaires et programmes de recherches (1998).
3. رأفت رضوان ومن معه : الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جويلية 2000.
4. Guillaume Lecompte BOINET, "L'impact incertain de l'Internet Sur la croissance", Problèmes Economiques, N°2697 (2001).
5. Dominique MICHEL, "e-commerce et places de marché", Problèmes Economiques, N° 2697 (2001).
6. FMI, "la fraude fiscale", www.imf.org/fandd.1999.
7. دون تاسكوت وديفيد أجيبيو: أنظمة الإدارة في الاقتصاد الرقمي. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية. ديسمبر 1999.
8. فيتو تانزي: العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2001.